

كسر الصمت عن العنف ضد النساء في السياسة

20
22



كسر الصمت عن العنف ضد النساء في السياسة

أعدت هذا التقرير مؤسسة مهارات و مدنيات.

كاتبة التقرير:

عبير شبارو ، خبيرة في النوع الاجتماعي

المساهمون:

مدنيات:

ندى عنيد، المؤسسة

سيريل بدوي ، منسق المشاريع ، مستشار قانوني

مهارات:

رلى مخايل ، المديرية التنفيذية

ليال بهنام ، مديرة البرنامج

ميا كروشو ، مساعدة البحث

فانيسا روكز ، مسؤولية وسائل التواصل الاجتماعي

حسين الشريف ، منسق البحوث والمشاريع

تصميم التقرير: حبيب عقيقي ، مسؤول إعلامي

ترجمة التقرير: آية صالح، مساعدة البحث



تمويل مشترك من الاتحاد الأوروبي



©2022

تم إعداد هذا التقرير بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي والوكالة الأميركية للتنمية الدولية والتعاون الألماني والمنظمة الدولية للفرانكوفونية، وبدعم تقني من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. إن الآراء الواردة في هذا التقرير لا تعكس المواقف الرسمية للاتحاد الأوروبي أو حكومة الولايات المتحدة أو الوكالة الأميركية للتنمية الدولية أو التعاون الألماني أو المنظمة الدولية للفرانكوفونية أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.



قائمة المحتويات:

- ملخص تنفيذي
- مقدمة
- منهجية البحث
- النتائج:
 - البيانات الكمية
 - البيانات النوعية
- السرد القصصي: تجارب العنف القائم على النوع الاجتماعي في السياسة
- هيئة الإشراف على الانتخابات
 - الوضع على المستوى الدولي
 - الوضع على المستوى الوطني
- أفضل الممارسات / أمثلة على مدونة قواعد السلوك
- التوصيات
 - صانعو السياسات (البرلمانيون)
 - الاعلام
 - منصات التواصل الاجتماعي
 - المجتمع المدني والمجموعات النسوية
- إرشادات لإطار العمل البرلماني
 - التمسك بالدستور وسيادة القانون
 - حماية حقوق الإنسان والديمقراطية
 - تقدير التنوع والتعددية
- الخلاصة



ملخص تنفيذي

يعتبر العنف ضد المرأة في السياسة انتهاكاً لحقوقها السياسية وعقبة هامة أمام تمثيلها في السياسة. العنف ضد المرأة في السياسة يُعرّف بأنه أي عمل أو تهديد بالعنف الجسدي أو الجنسي أو النفسي يعيق المرأة عن ادراك وممارسة حقوقها السياسية إضافة إلى مجموعة واسعة من حقوق الإنسان. يمكن أن يظهر ذلك بطرق مختلفة بما فيها، و لا يقتصر على ذلك، الاعتداء الجسدي، وخطاب الكراهية، والاختطاف، والتهديدات، والترهيب، والتحرش الجنسي، والإساءة عبر الإنترنت، والعنف الاقتصادي.

من أجل معالجة النقص في البيانات المتوفرة حول العنف ضد النساء في السياسة في لبنان ، قام مشروع #MeTooPolitics بتوثيق تجارب النساء في السياسة من خلال 4 مجموعات تركيز تم إجراؤها في بيروت وجبل لبنان والجنوب بهدف توفير بيانات كمية ونوعية عن العنف ضد النساء في السياسة. شاركت في هذه المجموعات عينة مكونة من 15 ناشطة شابة ونساء ناشطات سياسياً من كل من الجماعات السياسية التقليدية والناشئة، و 22 صحافية ، و 18 مرشحة للانتخابات البرلمانية لعام 2022، وذلك بهدف تبادل الخبرات الشخصية والشهادات حول انتشار العنف ضد المرأة في السياسة. بالإضافة إلى تنظيم اجتماعات مع 8 برلمانيين وعضو واحد من هيئة الإشراف على الانتخابات.

كشفت نتائج الدراسة الكمية أن 80% من المشاركات تعرضن لأحد مظاهر العنف ضد النساء في السياسة ، مما يدل على انتشار هذه الظاهرة في لبنان. ومع ذلك، وفقاً لتلك النتائج، تم الإبلاغ فقط عن 39% من حالات العنف ضد المرأة في السياسة من قبل المشاركات أو أحد زملائهن. يمكن أن يكون هذا مرتبطاً بغياب آلية للشكوى حيث اعتبرت 60% من المشاركات أنه لا توجد وسائل أو طرق متاحة للإبلاغ عن الشكوى. علاوة على ذلك ، أظهرت النتائج انتشار العنف الإلكتروني ضد النساء في السياسة على وسائل التواصل الاجتماعي.

اما النتائج النوعية أظهرت أن الناشطات والنساء في السياسة يتعرضن لأشكال مختلفة من العنف. تتأثر شدة وعواقب العنف القائم على النوع الاجتماعي في السياسة بعدد من العوامل المترابطة، بما فيها الجنس والعمر والطبقة الاجتماعية الانتماء السياسي والدين. وأكدت هذه النتائج أيضًا على أن النظام الأبوي يستجيب بوحشية لأي تغيير قد تحدثه المرأة المتحررة، خاصة على المستوى السياسي، الذي خصص تقليديًا للرجال الذين يهيمنون عليه.

القصص التي شاركتها المشاركات خلال مجموعات التركيز أظهرت نمطًا من أوجه التشابه في العنف بين النساء والمجموعات غير المتوافقة مع النوع الاجتماعي بالإضافة إلى استمرار تصور الهوية الجندرية كحافز على العنف. كما سلطت تجارب المرأة الضوء على مقاومة السلطات الدينية لأي تغيير قد يمكن المرأة ، بالإضافة الى وجود عنف ينبع من داخل الأسرة ضد المرأة التي تتعارض مع خطها السياسي. كما أكدت المشاركات على تزايد العنف النفسي والجسدي ضد المرأة في السياسة وتكليفها بواجبات اجتماعية بدلاً من الأدوار السياسية الاستراتيجية.

تدعو مهارات ومدنيات صانعي السياسات إلى إنشاء إطار تشريعي يمنع العنف ضد النساء في السياسة ويحمي النساء من جميع أشكال العنف وينهي إفلات الجناة من العقاب. كما تدعو مهارات ومدنيات المجتمع المدني إلى تشجيع المزيد من النساء الضحايا على كسر حاجز الصمت المتعلق بتجاربهن الخاصة والإبلاغ عن حالات العنف التي يتعرضن لها. كما يجب أن تتبنى وسائل الإعلام مقاربة أكثر مراعاة عند تغطية حالات العنف ضد المرأة في السياسة . أخيرًا، يجب على منصات التواصل الاجتماعي ضبط المحتوى المرتبط بالعنف ضد المرأة في السياسة لمنع التضليل على اساس الجندر وخطاب الكراهية والمضايقات والمطاردة والابتزاز والتنمر الالكتروني.

مقدمة

تتطلب المساواة بين الجنسين مشاركة المرأة المتساوية ووصولها إلى مناصب القيادة السياسية وصنع القرار على جميع المستويات، على النحو المنصوص عليه في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1979 (المادة 3)¹ والذي أعيد التأكيد عليه في الهدف 5² من أهداف التنمية المستدامة.

على الرغم من حق التصويت الذي منح للمرأة في لبنان عام 1952³ ووجود حركة نسوية نشطة، لا يزال تمثيل المرأة اللبنانية ناقصا بشكل غير متناسب في الحياة العامة والسياسية على جميع مستويات صناعة القرار السياسي.



منذ عام 1943، 9 حكومات من أصل 77 حكومة لبنانية فقط ضمت نساء. إن تمثيل المرأة ناقص بشكل غير متناسب في الحكومة مع وزيرة واحدة فقط من بين 24 وزيرا، وهذا يشكل حوالي 4.17 في المائة من الحكومة الفعلية. يحتل لبنان المرتبة 112 من بين 156 دولة في مؤشر الفجوة بين الجنسين للمنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2021 للتمثيل السياسي للإناث⁴. احتل لبنان المرتبة 179 من أصل 186 دولة لشهر أبريل 2022 حسب تصنيف الاتحاد البرلماني الدولي الشهري للمرأة في البرلمانات الوطنية⁵.

1-OHCHR. (1979, December 18). Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women New York, 18 December 1979. <https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/convention-elimination-all-forms-discrimination-against-women>

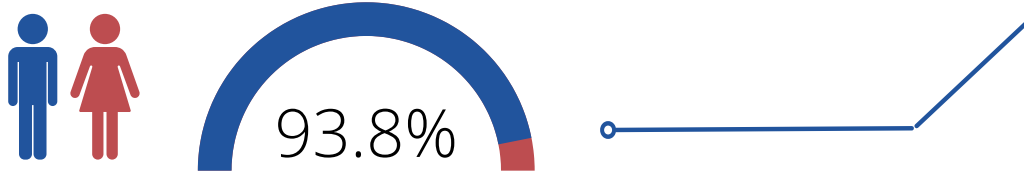
2-Goal 5 | Department of Economic and Social Affairs. (). United Nations, Department of Economic and Social Affairs Sustainable Development. <https://sdgs.un.org/goals/goal5>

3 برلمان لبنان. (1952). المرسوم التشريعي رقم 6: تعديل قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب الصادر بتاريخ 10-8-1950. الجريدة الرسمية ، 46 ، 934-927 . <http://www.legiliban.ul.edu.lb/LawArticles.aspx?LawTreeSectionID=197058&LawID=194819&language=ar>

4-Gender Gap Report 2021. (2021). World Economic Forum .https://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2021.pdf

5- Inter-Parliamentary Union. (2022, June). IPU comparative data on structure of parliament [Dataset]. <https://data.ipu.org/women-ranking?month=6&year=2022>

على الرغم من وجود عدد قياسي من المرشحات بلغ 157 مرشحة (15% من جميع المرشحين) للانتخابات التشريعية لعام 2022، فإن 37% من القوائم الانتخابية لم تتضمن أي مرشحة.⁷ تم انتخاب 8 نساء فقط من أصل 118 مرشحة انضمين إلى القوائم.⁸ وهذا يعني 6.25% فقط من أصل 128 عضوًا منتخبًا في البرلمان، أي 93.75% منهم رجال.



عندما يعود الأمر لممارسة حقوقها السياسية، تواجه النساء عدة عقبات، أكثرها إثارة للقلق هو العنف ضد المرأة في السياسة (VAWP).

تم الاعتراف بالعنف ضد المرأة للمرة الأولى في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 66/130. رعت الولايات المتحدة هذا القرار واعتمدته في عام 2012 بدون تصويت، وهو يدعو جميع الدول إلى اتخاذ إجراءات، ويشجع منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى على تحسين مساعدتها للدول في جهودها للنظر في ادعاءات العنف والاعتداء أو التحرش ضد المرشحات و المنتخبات، ويؤسس لثقافة عدم التسامح إطلاقاً مع مثل هذه الجرائم.

في عام 2013، نصت التوصية العامة رقم 30 الصادرة عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشأن المرأة في حالات منع النزاعات، والنزاع، وما بعد النزاع على أن إحراز تقدم ملموس نحو المشاركة المتساوية للمرأة أمر مستحيل دون اتخاذ تدابير مناسبة، مثل ضمان عدم تعرض المرشحات والناخبات السياسيات للعنف من قبل الدولة أو الجهات الخاصة (الفقرة 72).

قبل الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2018، قدمت المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة تقريراً موضوعياً يؤكد على أهمية تصميم، و سن، وإنفاذ القوانين والسياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين ومنع العنف ضد المرأة التي تتوافق مع المعايير وتشريعات حقوق الإنسان الدولية.

إن العنف ضد المرأة في السياسة في ازدياد حالياً، ويتجلى في طرق متنوعة، بما في ذلك زيادة التحرش، والترهيب، والاعتداء الجنسي والجسدي على النساء في الحياة العامة، و التحيز المبني على أساس الجندر والتمييز الجندري في الاعلام على سبيل المثال ولا ينحصر بذلك فقط.

6 وزارة الداخلية والبلديات اللبنانية. (April 1, 2022). قائمة الموقع الإلكتروني للانتخابات بجميع المرشحين للانتخابات النيابية 2022. <https://bit.ly/3vVASRI>

7 وزارة الداخلية والبلديات اللبنانية (March 16, 2022). لائحة المرشحين والمرشحات النهائية للانتخابات النيابية العامة للعام 2022. <https://bit.ly/3Fs2JeR>

8 وزارة الداخلية والبلديات اللبنانية (May 17, 2022). نتائج الانتخابات النيابية لعام 2022. <http://www.interior.gov.lb/AdsDetails.aspx?id=5438>

ولقد أتاح الإنترنت للنساء سبلاً جديدة للتعبير عن أنفسهن والمشاركة السياسية ، لكنه أعطى الجناة أيضًا أدوات جديدة لمهاجمة النساء. بينما يظهر العنف ضد المرأة في السياسة بعدة طرق، فإن هدفه ونتائجه عالمية. يعيق العنف ضد النساء في السياسة مشاركة المرأة في الحياة السياسية ويشكل ذلك تهديدًا للديمقراطية.⁹

لإنجاز مهمته، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي LEAP الشراكة بين مدنيات ومؤسسة مهارات في إطار مشروع #MeTooPolitics لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة وتمثيلها في الانتخابات البرلمانية لعام 2022، ولا سيما عبر تسليط الضوء على مخاوف العنف ضد المرأة وزيادة الوعي حولها، وخلق شراكة مناصرة تلتزم بتغيير الوضع الراهن.

البيانات حول العنف ضد النساء في السياسة بجميع مظاهره في لبنان ضئيلة نسبيًا. ونظرًا لثقافة الصمت والعار والإفلات من العقاب المرتبطة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي (GBV)،¹⁰ إن حالات العنف ضد المرأة في السياسة، وهو نوع من العنف القائم على النوع الاجتماعي، في كثير من الأحيان لا يتم الإبلاغ عنها للمؤسسات الرسمية.

قام مشروع #MeTooPolitics بتوثيق وقياس تجارب النساء في السياسة مع التركيز بشكل خاص على تقييم العوائق التي تحول دون المشاركة السياسية، مثل المعايير الضارة، وأشكال التمييز المتعددة والمتقاطعة، وتجارب العنف، وأنواع العنف، وعوامل الخطر والحماية، وطلب المساعدة وتأثير ذلك على رفاه المرأة ومشاركتها السياسية وقيادتها.

خلال هذا المشروع، تم تنظيم مناقشات لمجموعات التركيز وتيسيرها وذلك في بيروت وجبل لبنان والجنوب مع الصحفيين والصحافيات والمرشحات والناشطات السياسيات الذين تمت دعوتهم لمشاركة خبراتهم الشخصية وشهاداتهم حول انتشار العنف ضد المرأة في السياسة.

كان المشاركون من كلا الجنسين ومن فئات عمرية مختلفة (+21 سنة)، والذين يحق لهم التصويت بموجب القانون. عقدت مناقشات مجموعة التركيز بين منتصف مارس ونهاية أبريل 2022 وفقًا للمنهجية التالية.

9 Di Mecco, L., Brechenmacher, S. (Nov 30, 2020). Tackling Online Abuse and Disinformation Targeting Women in Politics. Carnegie Endowment for International Peace <https://carnegieendowment.org/2020/11/30/tackling-online-abuse-and-disinformation-targeting-women-in-politics-pub-83331>

10 International Commission of Jurists. (July 2019). Gender-based violence in Lebanon: Inadequate framework, ineffective remedies. <https://www.icj.org/wp-content/uploads/2019/07/Lebanon-Gender-Violence-Publications.pdf>

منهجية البحث

لتحقيق أهداف البحث تم القيام بالمهام التالية:

1. لهذا المشروع، تم استخدام التعريف التالي للعنف ضد النساء في السياسة (VAWP) أثناء مناقشتنا:
“العنف ضد المرأة في السياسة هو أي فعل أو ممارسة تهدف إلى منع المرأة أو إعاقتها عن الانخراط في أي نشاط سياسي أو حزبي أو اجتماعي أو أي حق أو حرية أساسية لمجرد أنها امرأة. وهو يقوم على التمييز بين الجنسين، بما في ذلك الإذاء النفسي والجنسي والجسدي والإذاء من خلال التحرش المستمر والتمييز الشخصي”¹¹
2. تم نشر إعلان عبر وسائل التواصل الاجتماعي لاختيار المشاركين والمشاركات وذلك من 9 مارس إلى 21 مارس (ضمنًا) على منصات التواصل الاجتماعي لكل من مدنيات ومهارات، واستقطب مجموع 100 مشارك ومشاركة.
3. القيام بإعداد ارشادات وعينة أسئلة لتيسير كل مناقشة لمجموعات التركيز.
4. إعداد وجمع استبيان ما قبل الجلسة لجمع البيانات الكمية. عند التسجيل، طُلب من المشاركين والمشاركات ملء استبيان إلكتروني لتحديد المعلومات الديموغرافية وتقييم معرفتهم بمشكلة العنف ضد النساء في السياسة قبل الجلسة. واستخدمت النتائج كأساس لتوجيه النقاش بشكل أكبر لخدمة التحليل النوعي للدراسة.
5. تنظيم وتسهيل وإدارة 4 نقاشات لمجموعات التركيز مع عينة من النساء الناشطات سياسيًا والناشطين الشباب من المجموعات السياسية التقليدية والناشئة والصحافيين والصحافيات والمرشحات في 3 محافظات في لبنان.

11 International Commission of Jurists. (July 2019). Gender-based violence in Lebanon: Inadequate framework, ineffective remedies. <https://www.icj.org/wp-content/uploads/2019/07/Lebanon-Gender-Violence-Publications.pdf>

تم اختيار الصحافيات ، وخاصة الصحافيات السياسيات، للمشاركة في الدراسة، لأنهن يعتبرن أنهن يمارسن السياسة. عندما تطالب النساء بموقعهن المناسب في المجال العام ، كثيرًا ما يتم التشكيك في وجودهن ودورهن بطرق خطيرة ومقلقة حيث يُنظر إليهن على أنهن تهديد للسلطة الأبوية والاستبداد ويواجهن العنف ضد النساء في السياسة.

6. جمع ودمج جميع التعليقات والشهادات والمداخلات الصادرة عن المشاركين والمشاركات حول (1) مجموعات التركيز حول العنف ضد المرأة في السياسة على المستوى المحلي و(2) الخبرات الشخصية والرسوم التوضيحية حول انتشار الظاهرة، (3) التوصيات للتخفيف والوقوف ضد العنف ضد المرأة.

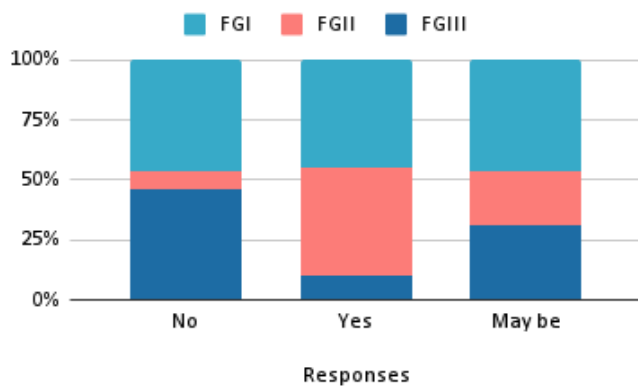
7. لقاء مع هيئة الإشراف على الانتخابات.

8. مقابلة البرلمانيين المنتخبين حديثًا على أساس فردي.

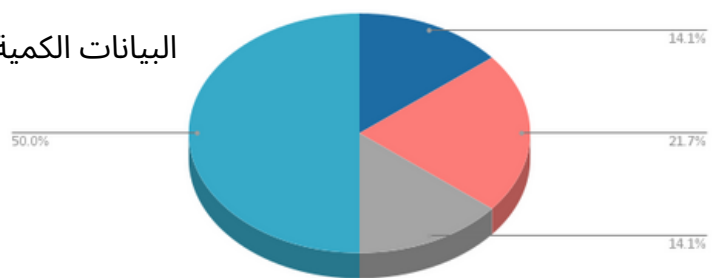
9. بلغ مجموع الأشخاص الذين شاركوا في المناقشة 64: 22 صحافيًا وصحافية و18 مرشحة و 15 ناشطة. لقد التقينا بعضو واحد فقط من هيئة الاشراف و 8 برلمانيين.

البيانات الكمية

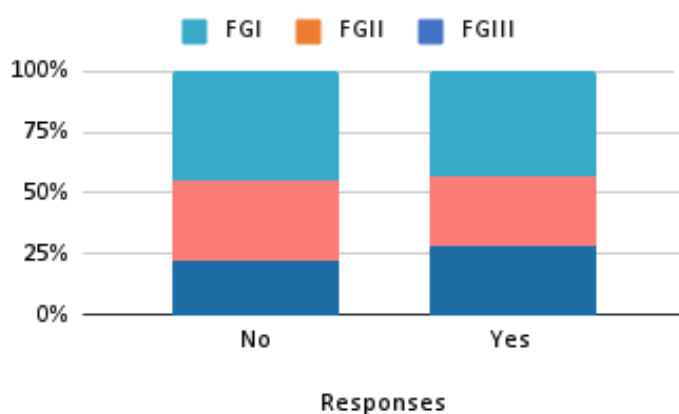
الأبرز من البيانات الكمية



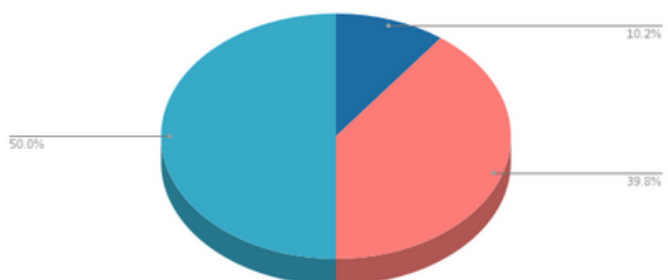
البيانات الكمية



إن الجواب عن السؤال حول الارتباط بين معدل العنف ضد المرأة ونسبة وجودها في السياسة، أظهر ان 50% من المشاركين والمشاركات في مناقشة مجموعات التركيز اتفقوا على أنه كلما زاد عدد النساء في السياسة، زاد معدل العنف ضدهن. فيما عارض 28% أو وافقوا جزئياً على العبارة التالية (السؤال ٣).

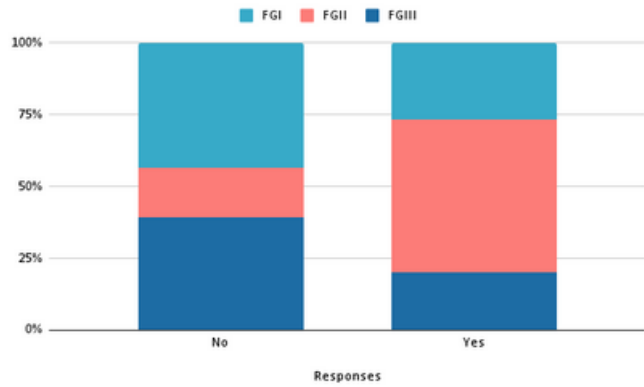
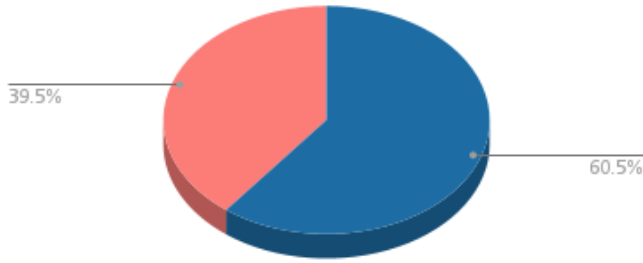


سؤال 4: هل تعرضت أنت أو زميلة لك للعنف ضد المرأة في السياسة؟ (VAWP)

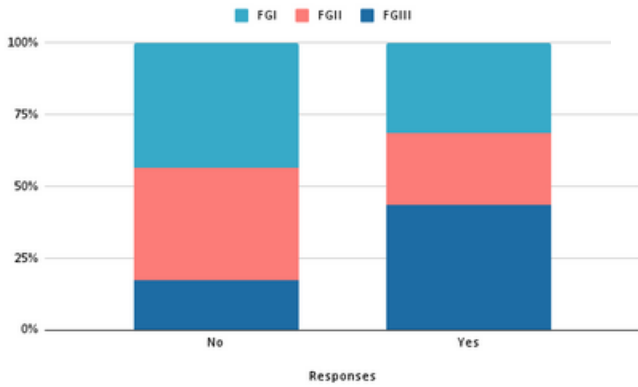


من مجموع المشاركين والمشاركات، صرح 80% بأنهم تعرضوا للعنف ضد النساء في السياسة. (السؤال ٤).

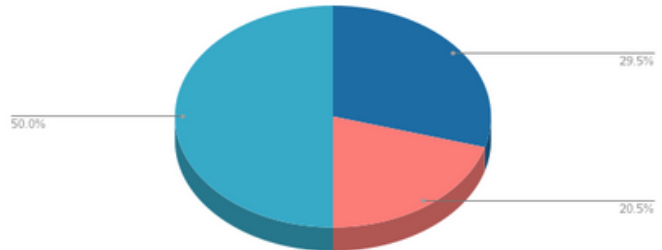
سؤال 5: هل تم الإبلاغ عن الحالة؟



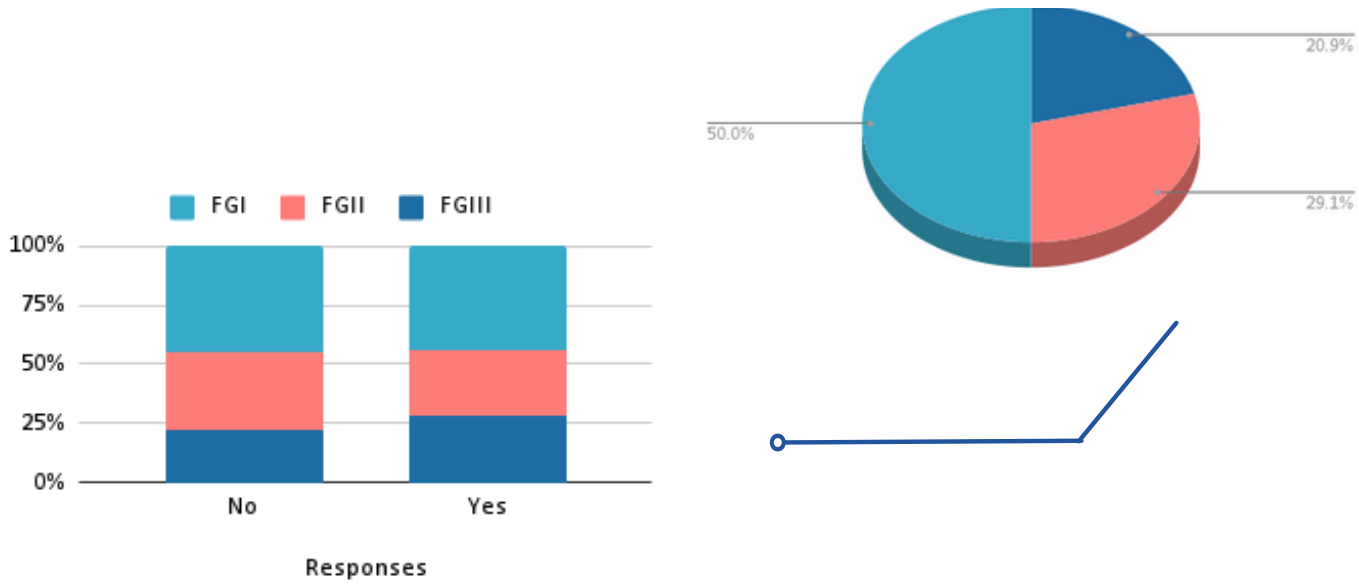
على الرغم من أن 80% من المشاركين والمشاركات في الاستطلاع صرحوا أنهم شخصيًا أو يعرفون زميلة تعرضت للعنف ضد النساء في السياسة، إلا أنه تم الإبلاغ فقط عن 39% من مجموع الحالات. (السؤال 5)



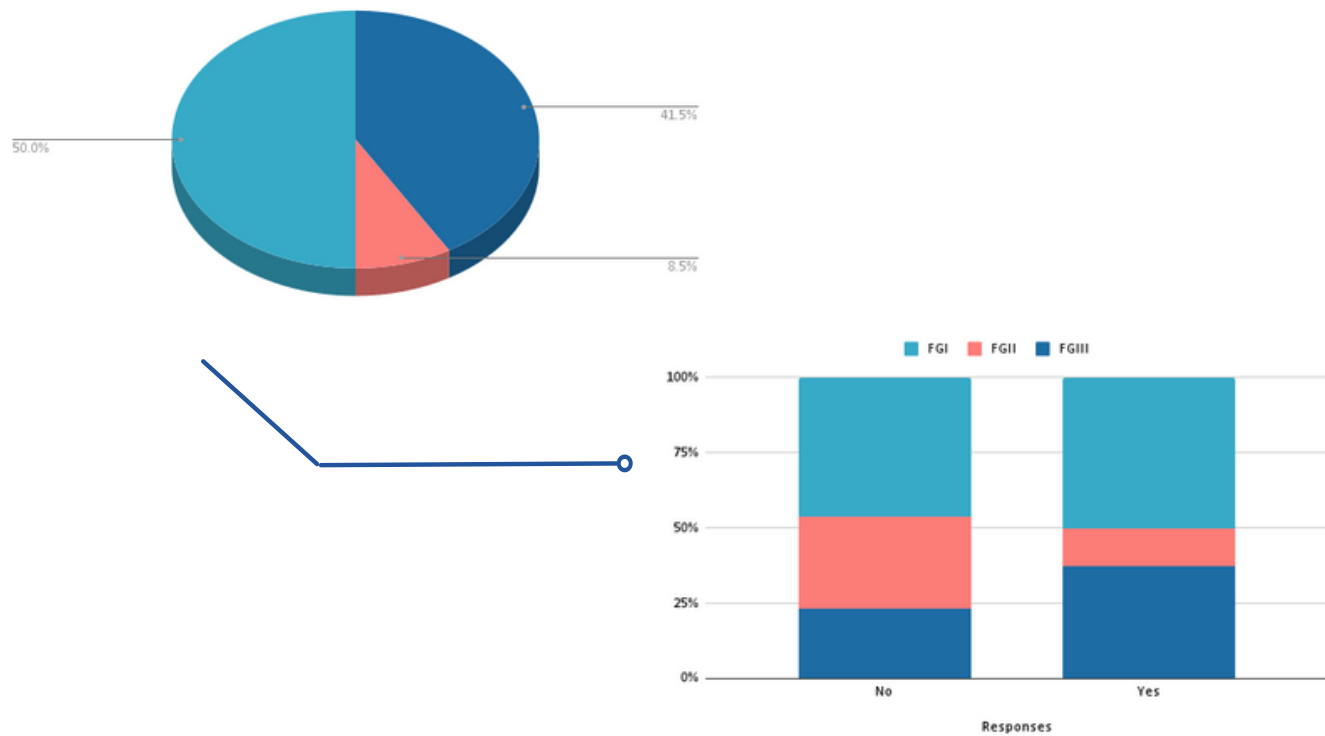
سؤال 6: هل توجد وسائل وطرق للإبلاغ عن الشكوى رسميًا؟



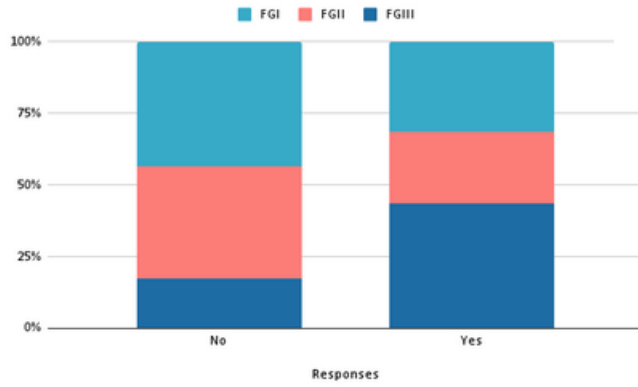
بناءً على النتائج ، اعتبر 59% من المشاركين والمشاركات أنه لا توجد أي وسيلة أو طرق للإبلاغ عن الشكوى. تشير الأرقام إلى أنه في 63% من الحالات لم يتم اتخاذ أي تدابير (السؤال 6).



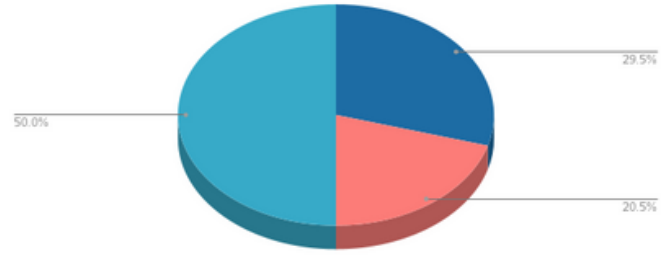
سؤال 9: هل أغلقت حسابات وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بك



على الرغم من أن معظم المشاركين والمشاركات (58%) اعترفوا أنهم تعرضوا للعنف على وسائل التواصل الاجتماعي، إلا أن 17% منهم فقط أغلقوا حساباتهم. (السؤال ٨ ، ٩).



سؤال 10: هل ستستمرين في ممارسة نشاطك السياسي بالرغم من التحرش؟



بالرغم من العنف التي تتعرض اليه لنساء المشاركات، أصرت 96% منهم على استمرار رحلتهم ونشاطهن السياسي على الرغم من التحرش التي تعرضن لها. (س 10)

البيانات النوعية

في الأقسام التالية ، سنقوم بسرد نتائج نقاشات مجموعات التركيز. بينما يرى بعض المشاركين أن السياسة بطبيعتها عنيفة ولا يوجد تمييز بين الجنسين، وجد معظم المشاركون أن العنف ضد المرأة في السياسة أكثر حدة ويستهدف النساء بسبب جنسهن.

عرّف المشاركون والمشاركات العنف ضد المرأة في السياسة على أنه أي عمل فردي أو جماعي يمنع المرأة من ممارسة حقها في المشاركة السياسية، يتحدى إصرارها ومرونتها للتغلب على الحواجز الهيكلية بسبب النوع الاجتماعي.

بحسب المشاركين والمشاركات، هناك أنواع مختلفة من العنف الذي تواجهه الناشطات وخاصة النساء في السياسة. الجنس والعمر والطبقة الاجتماعية والانتماء السياسي والدين عوامل تتقاطع لتضخم حدة ونتائج العنف القائم على النوع الاجتماعي في السياسة.

تواجه النساء العنف في جميع مجالات حياتهن. تاريخيًا، همّشت السلطة والقوة الأبوية النساء من خلال تعيينهن في المجال الخاص بأدوار غير عادلة للجنسين وأعباء غير متساوية داخل وحدة الأسرة و المجتمع، مقابل تحرير الرجال. تتفاعل الهياكل الأبوية بعنف مع التغيير الذي قد تحدثه المرأة إذا تحررت، لا سيما على المستوى السياسي ، الذي تم تعيينه تقليديًا للرجال الذين يهيمنون عليه.

”

"طموحات المرأة خطيئة؛ ولكن عندما يكون طموحًا للرجل: فهو الرجل المناسب للمكان المناسب". - ناشطة شابة.

“

وأكد المشاركون والمشاركات أن تحرير المرأة لا ينحصر بالنساء فقط بل يحرق جميع أفراد المجتمع ويساهم في تنميته بأسره. خلال المناقشة، صنف المشاركون والمشاركات العنف على الشكل التالي:

١. العنف الإلكتروني ضد النساء في السياسة:

اعتبر المشاركون والمشاركات أن ثورة 17 أكتوبر كانت دافعًا لكسر الحدود التي وضعها النظام الأبوي بين المجالين الخاص والعام وأدوار الجنسين المخصصة للمرأة. ازداد عدد النساء المشاركات في السياسة وخاصة على وسائل التواصل الاجتماعي، التي هي أكثر سهولة للوصول إليها من وسائل الإعلام التقليدية. هذا جعلهن يواجهن معدلات أعلى من العنف الإلكتروني.

عبرت بعض المشاركات عن ممارسة الرقابة الذاتية لتجنب المواجهات، لكن معظم المشاركات أكدن أن الرد على الهجمات من شأنه تضخيم القضية وتسليط الضوء أكثر على الشائعات والأخبار الكاذبة ومقاطع الفيديو التشهيرية والصور والشائعات. لذلك فهن يملن إلى إهمال هذه الأنواع من العنف على الرغم من أنها تشكل أذى و ضغطا نفسيا. لقد ثابرن في عملهن لمواجهة هذا العنف وإظهار "صدقهن وقدرتهن". حوّلت بعض المرشحات التعليقات إلى فرصة للتواصل مع خصومهن وإرسال رسائل واضحة وشرح وجهات نظرهن.

فيما يتعلق بتأثيرات الهجمات على وسائل التواصل الاجتماعي، فهي تبدو مضخمة أكثر بالنسبة للجمهور، في حين أن العنف ضد النساء في السياسة خارج الانترنت له تأثيرات عميقة على المستوى الشخصي، حسبما أفادت المشاركات.

٢. العنف النفسي ضد النساء في السياسة:

وجد بعض المشاركين والمشاركات أن تسليع النساء في وسائل الإعلام، وتخويفهن للتشكيك في ثقتهم بأنفسهن، وتصويرهن على أنهن عاطفيات أكثر من حازمات، والتركيز على الحياة الشخصية للمرأة بدلاً من برامجها السياسية، وتفسير أفكارهن بعجرفة ذكورية، يهدف لتشويه شخصيات النساء والتخفيف من انجازاتهم السياسية. هذه أنواع من العنف النفسي ضد المرأة في السياسة. في حين لا يُسأل الرجال عن حياتهم الشخصية، أي يتم منحهم الوقت للترويج لبرامجهم السياسية.

وبالتالي، فإن هذه الممارسات التمييزية تضع ضغطاً نفسياً مدمراً على المرأة وتثني قدرتها على المشاركة في الحياة السياسية من خلال إقصاء قدراتها السياسية ودفع النخبين إلى الامتناع عن منحها أصوات تفضيلية.

٣. العنف الجنسي ضد النساء في السياسة:

كان العنف الجنسي الإلكتروني وغير الإلكتروني منتشرًا بشكل كبير بين المشاركات اللواتي واجهن أنواعًا مختلفة من التحرش الجنسي والسخرية وعدم احترام قدراتهن.

سلطت بعض المشاركات الضوء على الوجود الضخم للعنف ضد المرأة في السياسة في أماكن العمل والأحزاب السياسية والجامعات والأماكن العامة بسبب تقاطعات السن والجنس. كان مظهرهن الجسدي المحور الأساسي للعديد من المناقشات. تعرضت العديد منهن للابتزاز والظلم والمقاطعة. وشاركت بعض الصحافيات أنهن تعرضن لتهديدات جنسية وحرمان من الراتب والترقية من قبل رؤسائهن بهدف تجريدن من ثقتهم وقمعهن.

”علقت إحدى المشاركات اللواتي ترشحن أيضًا للانتخابات البلدية الأخيرة
“يظن الرجال أنه يحق لهم، لأنهم في مناصب السلطة“.

يؤدي استغلال السلطة إلى تعريض حياة المرأة المهنية للخطر، وبالتالي يعيق عملها في المجال السياسي.

لاحظت بعض الصحافيات السياسيين المشاركات أن نسبة العنف أعلى مما هو عليه في مجالات الصحافة الأخرى. يعد معدل العنف الجنسي المؤسسي هذا حاجزًا هيكليًا أمام حرية التعبير والديمقراطية لأنه يهدد التنوع ووصول أصوات النساء ويعزز تقسيم العمل بين الجنسين وأدوار الجنسين. إنه يفرض السيطرة الأبوية على المؤسسات ويؤثر على قدرة المرأة على الدخول إلى المجال العام والسياسي الذي كان الرجال حصرًا يسيطرون عليه وبالتالي يشكل انتهاكًا لحقوق الإنسان.

وفقاً لتحليل البيانات الكمية، فإن الإبلاغ عن هذه الحوادث ضئيل جداً. فقط الصحافيات العاملات في مؤسسات راسخة، مثل مجموعات النهار ولوريان لوجور الفرنسية ، وليس لمنصات إعلامية ناشئة، ذكرن إنهن شعرن بالحماية والتمكين لأن لديهن آلية إبلاغ ضد التحرش والانتهاكات الجنسية.

أشارت مشاركات أخريات في مجموعات التركيز إلى أنه على الرغم من معرفتهن بقانون تجريم التحرش الجنسي، إلا أنهن لا يثقن في النظام القانوني. وقد أدى الإفلات المتكرر من العقاب وانعدام المساءلة إلى تعزيز شعورهن بعدم الثقة والخوف، حيث إن تسريب مثل هذه الشكاوى قد يعرضهن للتشهير والوصم الذي يهدد حياتهن المهنية وسمعتهم بينما يفلت الجناة من العدالة.

سلطت العديد من الناشطات الضوء على دور العائلات في مواجهة العنف والإبلاغ عنه، وخاصة التحرش الجنسي. حصلت البعض على الدعم الكامل من عائلاتهن بينما لم تجربن عائلات أخرى على التكلم عن الأمر لأنها تلوم النساء على أنهن سببن ذلك ما قد يؤدي الى منعهن حتى من الانضمام إلى مجموعات أو مظاهرات.

على الرغم من أن هذه الجرائم يُعاقب عليها على أساس مواد قانون العقوبات المتعلقة بالانتهاك والتهديدات الجنسية والافتراء، والقانون الذي يعاقب على التحرش الجنسي والقانون 81/2018 ، لم تقم أي من الناجيات من التحرش الجنسي والعنف الإلكتروني بالإبلاغ عن حالاتهن إلى السلطات لأنهن لا يثقن بالمنظومة.

بالإضافة إلى النساء، واجهت مجموعات مستضعفة العنف على أساس هويتها الجندرية عند الانخراط في السياسة.

واجه الرجال ذوو الهويات الجنسية والتعبيرات الجندرية غير المطابقة والتقليدية ، مثل الرجال الذين يرتدون الأقراط أو لديهم الشعر الطويل، العنف الجنسي في شكل نكات قذرة، وتعليقات مذلة، والتنمر، والسخرية، والترهيب، حيث كان يُنظر إليهم على أنهم "أنثويون" أو يستعيرون الصفات الأنثوية ولا تمتثل للسمات التقليدية المتصورة "للرجولة". اقترح بعض المشاركين والمشاركات مناقشة العنف القائم على النوع الاجتماعي في السياسة بدلاً من العنف ضد المرأة في السياسة.

٤. العنف الإقتصادي ضد النساء في السياسة:

أفادت الصحافيات أنهن تعرضن للعنف على وسائل التواصل الاجتماعي بسبب إجراء تقارير حول قضايا اجتماعية تعتبر ذات طبيعة سياسية غير تقليدية أو تنتهك الأعراف الثقافية والاجتماعية التقليدية مثل العنف ضد المرأة أو قوانين الأحوال الشخصية أو حقوق الإنسان المتعلقة بمجتمع المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية + أو الزواج المدني. كما واجهت المرشحات والناشطات العنف ضد المرأة في السياسة عندما تجرأن على مناقشة تلك القضايا "غير التقليدية". غالبًا ما يتم ملاحظتهن وتشويههن من خلال مشاركة صورهن الشخصية دون موافقتهن، وتأطيرهن في سياقات مزيفة ملفقة مع تعليقات غير لائقة للضغط عليهن من خلال أسرهن، في بلد لا يزال للشرف فيه مكانة أساسية في المجتمع.

تحدثت بعض المرشحات عن تلقيهن تهديدات بالطرد أو التهديد بطرد أفراد عائلاتهن من وظائفهن حين يكون للخصوم تأثير.

بصورة مماثلة، تم اتهام المؤسسات السياسية والمؤسسات الإعلامية بالدعم و الدفاع فقط عن الشخصيات السياسية البارزة أو الصحفيين ، و"الديفا" ، عند مهاجمتها من قبل السياسيين أو الجيوش الإلكترونية التابعة لهم.

٥. العنف الإقتصادي ضد النساء في السياسة:

تحدثت المرشحات عن عدم المساواة للمرأة في الوصول إلى الموارد خلال الحملات الانتخابية من قبل القادة السياسيين. تمكن رؤساء القوائم والمرشحون الأثرياء من الوصول إلى مساحات إعلامية مدفوعة الأجر، وقاموا بتدريب وكلاء، ونظموا زيارات للحملات، وكان لديهم فريق من وسائل التواصل الاجتماعي والإلكتروني، وقاموا برفع تمويل الحملات، في حين أن الفئات الأقل امتيازًا، ومعظمها من النساء، لم تتمتع بنفس الفرص.

أفادت إحدى المرشحات أنها شاهدت بعض ملصقاتها الانتخابية مخربة، وهذا ما ورد أيضا في الصحافة حول نائبة أخرى تعرضت لنفس المشكلة.¹²

٦. التهديدات الجسدية:

تطور العنف ضد المرأة في السياسة إلى تهديدات جسدية عند بعض المرشحات. أصبح التوتر السياسي الشديد في بعض المناطق عنيقاً. عثرت إحدى المشاركات التي ترشحت للانتخابات على رصاصة في الزجاج الأمامي لسيارتها ما اعتبر رسالة تحذير واضحة. وتعرضت سيارتها أيضاً للتخريب عدة مرات.

٧. التمييز القانوني:

بالنسبة للعديد من الناشطات ، فإن التمييز ضد المرأة في الإطار القانوني هو نوع من العنف ضد المرأة يمنعها من التمتع بالمواطنة الكاملة. يتم نقل سجل المرأة تلقائياً إلى سجل شريكها بمجرد زواجها. وهذا يؤثر على نشاطها السياسي وفرصها في أن تُنتخب لأي منصب.

يؤدي غياب أحكام لتوفير الحماية والمساواة إلى مزيد من العنف. تتعارض المحاصصة الطائفية مع الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة وتعزز التمييز.

تساءلت إحدى المشاركات عن تمثيل النساء من الأقليات الدينية في البرلمان. وأوضحت أن نظام الكوتا الطائفية يضع سقوفاً أعلى لدخول النساء من الأقليات المجال السياسي الذي تهيمن عليه بعض الأحزاب وخاصة العائلات التي مثلت هذه المجموعة حصرياً من خلال أعضائها الذكور، مما يبرر عدم مشاركة المرأة بسبب نقص المقاعد المخصصة للطائفة وتفضيل الرجال على النساء في التمثيل السياسي.

السرد القصصي: تجارب العنف القائم على النوع الاجتماعي في السياسة

في حين وجود ثروة من الأدبيات حول موضوع التمكين السياسي للمرأة ، إلا أن هناك نقص للموارد حول حالات العنف القائم ضد المرأة في السياسة في لبنان. عادة ، ركزت الدراسات بشكل أساسي على الزيادة العددية لتمثيل المرأة في السياسة. كما أكدت المشاركات في هذه الدراسة، فإن التحدث عن أي نوع من العنف يوصم الناجية ويقوّض الحياة السياسية للمرأة. شكّل ضمان عدم الكشف عن هويتهن وتوفير بيئة آمنة للنساء حافزاً لهن لمشاركة تجاربهن دون الخوف من وصمة العار أثناء مناقشات مجموعة التركيز.

تلقي هذه القصص الضوء على العنف ضد المرأة في السياسة في لبنان وتساهم في ضبط خرق الديمقراطية وانتهاك حقوق الإنسان. لتوثيق بعض الأحداث التي حصلت خلال الحملة الانتخابية لعام 2022، روت المشاركات القصص الشخصية التالية.

١. التشابه في العنف بين النساء والمجموعات غير المتطابقة بين الجنسين

من اللافت أن العديد من المشاركات سلطن الضوء على دور النظام الأبوي. "النظام الأبوي ليست مقصوراً على الرجال فقط؛ تقوم بعض النساء بإعادة إنتاج السلوك الكاره للنساء باستخدام نفس أدوات وآليات القمع".

النظام الأبوي لا يضطهد النساء فقط. إنه يضطهد الذكور الذين لا يلتزمون بالمعايير الاجتماعية والدينية التقليدية، مثل الرجال النسويين في البيئات المتطرفة، وأولئك الذين يعبرون عن هويات جنسانية مختلفة أيضاً. يميل المعتدون إلى استخدام قانون العقوبات (المادة 523 و 534) الذي يجرّم المثلية الجنسية للإساءة إليهم بعنف. وروى أحد المرشحين أنه تعرض لعنف سياسي وجسدي لأن شعره طويل. ولاحظ "أوجه التشابه بين العنف السيميائي والدلالات و العنف الذي يستهدف النساء وهؤلاء الرجال عالية".

"يتم ربط المرأة مع المعايير المجتمعية المتوقعة منها، بينما يتم ربط الرجل مع ما يعتبر معيار الرجولة. في الوقت الذي يتم فيه الافتراء على النساء بشرفهن وتقصيرهن في الأعمال المنزلية وتربية أطفالهن، فإن الرجال يتعرضون للسخرية بسبب تعاملهم مع العدو أو الخيانة أو الردة عن الدين"، كما قال.

٢. الهوية الجنسية كحافز على العنف

تعرضت إحدى المرشحات للتهديد بمنعها من الانضمام إلى القائمة الانتخابية لمجموعتها السياسية الناشئة. اعتبر أعضاء القائمة أن هوية ابنتها الجنسية يعرض التصويت للقائمة للخطر في ما اعتبره زملاؤها بيئة دينية محافظة. ضغطت المنظمات النسوية وحقوق الإنسان عليها للانضمام أخيرًا إلى القائمة الانتخابية من خلال تسمية الجناة وفضحهم.

٣. أعضاء الحزب كمرتكبي العنف

أ- سردت إحدى المشاركات حادثة تعرضت فيها للاعتداء اللفظي من قبل زملائها في الحزب ومؤيديها لأنها أشارت إلى مخالفة علنية ارتكبها زميل ذكر آخر. ولم يتوقف العنف الإلكتروني حتى أصدرت قيادة الحزب مذكرة تكرر ما أشارت إليه بالفعل وتدين المخالفة.

و شهدت المرشحة "على الرغم من أنني طلبت فقط تنفيذ القوانين، إلا أنني تعرضت للهجوم من قبل زملائي الحزبيين الذين دعموا زميلًا ذكرًا ارتكب مخالفة للوائح الحزب، لمجرد أنني كنت امرأة عبرت عن رأيها الصحيح"،

ب- شاركت مرشحة أخرى وهي عضوة في حزب سياسي رفيع المستوى تجربتها مع العنف النفسي ضد النساء في السياسة. كان المؤيدون يهاجمونها بتعليقات مهينة نمطية تشكك في قدراتها على أداء دورها المحدد في الحزب بموازاة حياتها العملية. لكنها ثابرت ونالت ثقة المناصرين وإعجابهم. وتم ترشيحها من قبل حزبها لخوض الانتخابات النيابية.

٤. السلطات الدينية و العنف ضد النساء في السياسة

قد يصبح أعضاء المجتمع، سواء من المؤسسات الدينية أو الاجتماعية، عدوانيين عندما يرون أن النساء السياسيات قد يغيرن الوضع والاعراف الراهنة ويقدمن مفاهيم ليبرالية لتمكين المرأة. في بعض الثقافات، يجب أن تقتصر المرأة على المجال الخاص فقط. ولاحظت مشاركة أخرى أن الدخول إلى المجال العام يعتبر انتهاكًا لتوزيع الأدوار بين الجنسين والذي يعرض الناشطات للعنف. قادت بعض السلطات الدينية المدعومة من أعضاء حزب محافظ حملة لحظر منظمة غير حكومية تابعة للجناح النسائي للحزب. وأكدت مع ذلك ، عندما تتدخل القيادة، فإن الأنصار والداعمين عادة ما يمثلون للتوجيهات ويوقفون هجماتهم.

٥. التبرؤ من المرأة: العنف ضد المرأة من قبل الأسرة

أصدرت أسرة إحدى المرشحات بياناً تبرؤ منها لخوضها في قائمة حزبية تعارض ما اعتبرته الأسرة "خطها السياسي"، وقالت المرشحة إنها اتخذت هذه الخطوة وفق قناعاتها السياسية التي تتعارض مع رأي الأسرة.

واعتبرت المرشحة أن هذا العنف دليل على عدم التسامح وعدم القبول وإنكار أن المرأة كيان مستقل. يُنظر إلى المرأة على أنها تابعة للزوج والأسرة والعشيرة والطائفة. لم يُسمح لها بالحصول على خيارات مستقلة أو حرية التعبير. هذا التضيق على حريتها هو انتهاك صارخ لحقوقها الدستورية المدنية والسياسية.

وأكدت بأنم أنها تعرضت للعنف الشديد لأنها امرأة تنفصل عن الممارسات الأبوية والممارسات المعادية للمرأة. إنكار الأسرة هو عقوبة عنيفة مذلة مخصصة لأولئك الذين ارتكبوا جرائم كبرى مثل الأفعال الفاضحة أو الزنا أو القتل أو الإساءة التي تستحق الطرد من الأسرة.

٦. تزايد العنف المؤدي إلى التهديد

أ- إحدى المشاركات التي ترشحت للانتخابات عثرت على رصاصة في سيارتها. تعرضت لأنواع مختلفة من العنف ضد النساء في السياسة من الجسدية إلى النفسية والإلكترونية. وزعمت أنها تلقت تهديدات من معارضين سياسيين بطردها وأفراد أسرتها من وظائفهم وتعطيل سبل معيشتهم. لم تبلغ عن حالتها لأن هؤلاء المعارضين مؤثرون للغاية ويمكنهم الإفلات من العقاب. تلقت العديد من التعليقات حول مظهرها الجسدي لكنها مع ذلك استمرت.

ب- اعتبرت مرشحة أن تفشي العنف هو بسبب التوتر السياسي. بالإضافة إلى ذلك، تميل منصات الإعلام إلى زيادة هذا التوتر للحصول على السبق الصحفي ونسب أعلى للمشاهدين. سلطت الضوء على كيف تم مقاطعتها من قبل رجل منعها من التعبير عن أفكارها الكاملة، ما شكل نوعاً من الاضطهاد النفسي.

٧. الحاجة إلى امرأة مرشحة لالتقاط صورة للقائمة

روت مرشحة من مجموعة سياسية ناشئة كيف دعاها أحد أعضاء القائمة المرشحة. قال لها: "نحن بحاجة إلى امرأة على قائمتنا". كان هذا هو السبب الوحيد للاتصال بها، فهو لم يوافق حتى على مناقشة دورها ولا البرنامج الانتخابي للقائمة. رفضت الانضمام للقائمة لأنها لا تقبل أن تكون إضافة تزيينية.

وربطت ناشطة أخرى هذا الوضع النمطي إلى الدور الملحوظ الذي تلعبه المرأة عادة في القوائم الانتخابية وفي الحزب السياسي. وعبرت إحدى المشاركات عن "من المتوقع أن تقوم النساء في الأحزاب السياسية بواجبات اجتماعية". لم يتم تكليفهن بأدوار قيادية أو استراتيجية. هذه هي الطريقة التي تنظر بها قيادة الحزب السياسي إليهن، ولهذا السبب يختارون امرأة من أفراد الأسرة لملء منصب سياسي كلما احتاجوا لملء هذا المركز الشاغر. و انتهت بغضب قائلة أن العائلات الإقطاعية رسخت هذه الممارسة السائدة في السياسة اللبنانية. لم يُنظر إلى تلك النساء "الإقطاعيات" على أنهن قدوة للناشطات الطموحات.

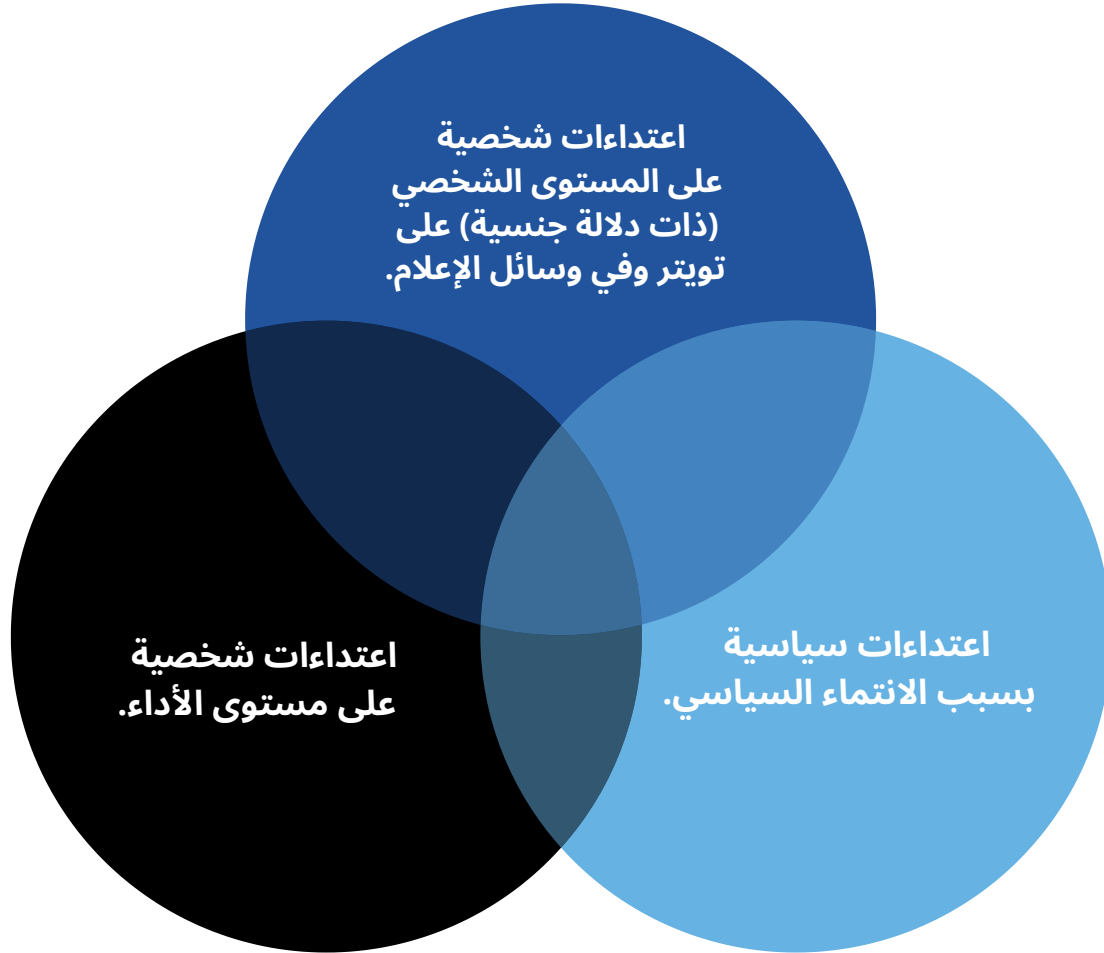
من أجل التغيير، نحتاج إلى تغيير أدوار الجنسين وتصورات النوع الاجتماعي. اشارت إحدى الناشطات إلى أن المرأة بحاجة إلى أن تصبح أكثر ثقة بشأن الدور الذي يمكن أن تلعبه في السياسة، ويجب أن تثق بقدراتها.

أخيرًا، عبر بعض المشاركين والمشاركات عن أسفهم لضعف التضامن بين النساء في مواجهة النظام الأبوي الكاره للمرأة ولأن النساء أيضا يساهمن في العنف ضد النساء الأخريات في السياسة.

هيئة الإشراف على الانتخابات

تم إنشاء هيئة الإشراف على الانتخابات بموجب قانون الانتخابات اللبناني لعام 2017. ويتمثل الدور الأساسي لهيئة الإشراف على الانتخابات في الإشراف على الإنفاق الانتخابي بالإضافة إلى وسائل الإعلام والدعاية الانتخابية. استنادًا إلى تفويضها المنصوص عليه في القانون، من المفترض أيضًا أن تقوم هيئة الإشراف الدائمة بحسب القانون بنشر توعية الناخبين وتعزيز العملية الديمقراطية. ومن هنا تبرز أهمية اللقاء مع أحد أعضاء الهيئة.

خلال الاجتماع الافتراضي الذي عقد مع الدكتور فيصل القاق، أحد أعضاء الهيئة، بعد رفض العضوة الوحيدة الدكتورة اردا اكمكجي لقاء فريق المشروع لحين انتهاء الانتخابات، صرح ان الهيئة تأخذ بعين الاعتبار نهج النوع الاجتماعي العام في عملها، على الرغم من أن امرأة عضوة واحدة فقط تشغل منصبًا في هيئة الإشراف من بين 11 رجلًا. من ناحية أخرى ، من المهم الإشارة إلى غياب أي متخصص في النوع الاجتماعي يدعم عمل الهيئة بدون آلية أو خطة لتعميم مراعاة المنظور الجندري. بالإضافة إلى ذلك ، يمكن تصنيف الاعتداءات على المرشحات والخطاب الذكوري إلى ثلاث فئات:



وفقًا للقانون والمعاهدات المتعلقة بالعنف ضد المرأة في السياسة، لا تتمتع هيئة الإشراف على الانتخابات بسلطة قضائية في هذا السياق. وفقًا لدور هيئة الإشراف، وهي ليست محكمة، وبالتالي لا يمكنها مقاضاة الأشخاص أو المؤسسات الإعلامية التي تقبل نشر أو تعميم هذه الخطابات. ومع ذلك ، يتألف دورها ويقتصر على مراقبة المؤسسات الإعلامية وإحالة أي انتهاك قانوني مشتبه به إلى المحكمة المتخصصة.

في هذا السياق ، لم يتواصل المرشحون مع هيئة الاشراف على الانتخابات بشأن التمييز في الوصول إلى المنصات الإعلامية: في الواقع ، لم تصدر الهيئة أي إرشادات أو تعميم لدعم وصول المرأة إلى وسائل الإعلام لأن هذا النشاط لا يندرج ضمن نطاق عملها. وبشكل خاص، تراقب هيئة الاشراف على الانتخابات الخطابات وتتمتع بسلطة إحالة أي منصة إعلامية تقليدية أو إلكترونية للمحكمة اذا تضمن أي شكل من أشكال الانتهاك بما فيها العنف ضد النساء في السياسة الذي يشكل جزءًا من بيئة العنف العامة أثناء الانتخابات.

لذلك ولتحسين عمل الهيئة وكفاءتها يوصى بما يلي:

← منح الهيئة الاستقلالية التامة عن وزارة الداخلية على المستويين التنفيذي والمالي.

← منح الهيئة المزيد من السلطة التنفيذية لتكون قادرة على تنفيذ قرارات سريعة، كما هو الحال في فرنسا، لتفادي المحاكمات المتأخرة والإفلات من العدالة التي تشجع على الانتهاكات.

← عميم مراعاة المنظور الجندي في جميع مراحل العملية الانتخابية من تعيين أعضاء الهيئة إلى مراقبة الانتخابات وتحليلها.

← تزويد الهيئة بالوسائل المالية لضمان استدامتها وبناء قدرات فريقها على القيام بواجباتهم وتدريب فرق المشرفين على الانتخابات وتثقيف الناخبين.

ماذا يقول البرلمانيون عن العنف ضد النساء في السياسة؟

للحصول على خريطة شاملة ومفهومة للعنف ضد المرأة في السياسة ومنظورها، عقدنا اجتماعات فردية مع بعض أعضاء البرلمان خلال شهري يونيو ويوليو. لقد حاولنا مقابلة أعضاء من كتل وأحزاب مختلفة للحصول على ملاحظات تمثيلية ونهج شامل قدر الإمكان. أولئك الذين التقينا بهم هم الذين وافقوا على الانضمام إلى هذا النقاش في إطار زمني ضيق.

النواب هم (حسب التسلسل الزمني للاجتماع): الدكتورة نجا صليبا ومارك ضو، والدكتورة عناية عزالدين، والقاضي جورج عقيص، وتيمور جنبلط، ورازي الحاج، وحليمة قعقور، وآلان عون.

كان جميع النواب على دراية بمظاهر العنف ضد النساء في السياسة، لكن البعض لم يعرف أنه يشكل عائقًا أمام المشاركة السياسية للمرأة وأنه يمثل مشكلة عالمية النطاق. سردت بعض النائبات تجربتهن مع العنف ضد النساء في السياسة.

أفادت إحدى النائبات عن التحيز الجنسي والخطاب الجنسي والتحرش داخل البرلمان. يعتبر معظم الزملاء الذكور أنه من الطبيعي أن يتصرفوا بطريقة متعالية، والمقاطعة، وإبداء تعليقات ونكات معادية للمرأة.

ذكرت نائبة أخرى أنها تعرضت لاعتداءات من كل من الرجال والنساء على مظهرها الجسدي وهويتها الشخصية والجنسية كرد على الموقف السياسي الذي أعربت عنه.

وشاركت نائبة ثالثة أن المشايخ اتهموها أثناء خطبهم في المساجد والاجتماعات الدينية بعصيان المبادئ الدينية بحجة أن مبادئها علمانية وتتعارض مع الأيديولوجيات الدينية. كما هددوا أنصارها بحرمانهم من الدفن الديني إذا صوتوا لها. وهذا دليل على التدخل المباشر من رجال الدين لحرمان المرأة من حقوقها السياسية الأساسية وتهديدها.

التزم جميع النواب الذين التقينا بهم بالعمل على إلغاء القوانين والسياسات التمييزية لتمكين المرأة. قبلوا الدعوة للانضمام إلى مجموعة عابرة للكتل من المدافعين والحلفاء عن المساواة بين الجنسين. دعموا صياغة مدونة سلوك داخلية للبرلمان وفقًا لتوصية الاتحاد البرلماني الدولي لحماية النساء في البرلمان من جميع أنواع العنف واتخاذ الخطوات اللازمة من جانبهم لوقف العنف ضد المرأة في السياسة.

” يلزم إيلاء اهتمام عاجل للتحديات الشاملة، ولا سيما تزايد مستويات العنف المرتكب ضد المرأة في الحياة العامة وبعض المعايير الضارة الطويلة الأمد، وكذلك للتحديات المحددة التي تواجهها النساء المهمشات اللواتي يواجهن أشكالاً متعددة ومتداخلة من التمييز. ويمكن أن تيسّر الدول تهئية بيئة أكثر شمولاً وملاءمة يمكن فيها لجميع النساء المشاركة في الحياة العامة باستهداف نسب أكثر طموحاً، وزيادة الإرادة السياسية، وتوفير التمويل المستدام، ووضع ترتيبات مؤسسية مراعية للاعتبارات الجنسانية¹³ - أنطونيو غوتيريش

على النحو المنصوص عليه في العديد من القوانين الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة¹⁴ وإعلان ومنهاج عمل بيجين¹⁵، يتعين على الحكومات معالجة عدم المساواة بين الرجل والمرأة في تقاسم السلطة والمساواة للنساء في الوصول والمشاركة الكاملة في صناعة القرار كاستراتيجية حاسمة لتحقيق المساواة للنساء والفتيات.

تشكل أعمال العنف ضد المرأة في السياسة انتهاكاً لحقوق الإنسان والحريات الأساسية ، بما في ذلك الالتزام بضمان مشاركة المرأة في العمليات السياسية¹⁶. تتفاقم المقاومة العنيفة بسبب التراجع الديمقراطي، وزيادة الانقسام الاجتماعي والسياسي، وتزايد عدم المساواة.

على الرغم من المشاركة المتزايدة للمرأة في الحياة العامة، لا تزال المساواة بعيدة المنال. لا يزال تمثيل المرأة ناقصاً في جميع مجالات صنع القرار، والعنف ضد المرأة هو ”جائحة ظل“ وفقاً للاتحاد البرلماني الدولي¹⁷. أقرت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في تقريرها بأن العنف ضد المرأة في السياسة غالباً ما يتم رفضه على الرغم من عواقبه المدمرة. لذلك أوصت بما يلي:

13 Report of the Secretary-General to the Commission on the Status of Women Sixty-fifth session 15-26 March 2021 <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N20/377/81/PDF/N2037781.pdf?OpenElement>

14 CEDAW <https://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/econvention.htm>

15 إعلان ومنهاج عمل بيجين <https://www.un.org/womenwatch/daw/beijing/pdf/BDPfA%20E.pdf>

16- UN Women. (2021, March 9). Lebanon Must Declare Violence against Women a National Emergency. UN Women Arab States. <https://arabstates.unwomen.org/en/news/stories/2021/03/lebanon-must-declare-violence-against-women-a-national-emergency>

17- IPU. (2020, December 8). The shadow pandemic: Violence against Women in Politics. Inter-Parliamentary Union. <https://www.ipu.org/ar/node/10881>

18 Drenjanin, J. Fighting sexist violence against women in politics at local and regional level. Council of Europe. <https://rm.coe.int/fighting-sexist-violence-against-women-in-politics-at-local-and-region/1680a061c3>

- ١- التوعية،
- ٢- تقوية الإجراءات،
- ٣- مراجعة قواعد السلوك،
- ٤- مراقبة ورصد التقدم من خلال جمع البيانات بانتظام.

بالنظر إلى أفضل الممارسات في جميع أنحاء العالم، نجد أن النموذج الأمريكي اللاتيني الرائد هو الأكثر تكرارًا في جميع أنحاء العالم. تم تعريف العنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل محدد والمعاقبة عليه في الإطار القانوني. في عام 2012 ، عندما اعتمدت بوليفيا قانونها الذي يعاقب العنف ضد النساء في السياسة، لم تكن هناك معايير دولية. اليوم، العنف ضد النساء في السياسة معترف به أكثر في جميع أنحاء العالم. يعتمد النموذج البوليفي بشكل أساسي على "سياسة نشر المعايير".

الوضع على المستوى الوطني

لم يتم الاعتراف بالعنف ضد النساء في السياسة كعائق أمام المشاركة السياسية للمرأة. في لبنان، تواجه النساء الناشطات في السياسة هذه الظاهرة المتفشية والسامة، وبعضهن يتحدثن عنها بصوت عالٍ.¹⁹ في الواقع ، يستمر العنف ضد المرأة مع الإفلات من العقاب، مما يؤدي إلى تطبيع حدوثه المتزايد.²⁰ تم الإبلاغ عن العديد من حالات العنف ضد المرأة خلال الجلسات البرلمانية، كان آخرها في 31 مايو 2022، أثناء انتخاب رئيس مجلس النواب، ثم في 7 يونيو، أثناء انتخاب اللجان البرلمانية.²²

19 Mariana, M. (2020, August 11). بولا يعقوبيان: ما حدا خصو باعضائي التناسلية [Video]. YouTube. <https://www.youtube.com/watch?v=R3h7oMIh-4A&feature=youtu.be>

20 Dismorr, A, Dore-Weeks, R. (2021, March 9). على لبنان إعلان العنف ضد النساء حالة طوارئ وطنية UN Women Arab States <https://arabstates.unwomen.org/en/news/stories/2021/03/lebanon-must-declare-violence-against-women-a-national-emergency>

21 VDL News. (May 31, 2022). بري ليعقوبيان: حاج تتفلسفي علي <https://www.vdlnews.com/news/200548> Al Jadeed News [@ALJADEEDNEWS]. (2022, June 7). Al Jadeed News on Twitter. <https://twitter.com/aljadeednews/status/1534123023086788613?s=21&t=7gmTFlrhHSAQNE-sLXSVLA>

22 مجلس النواب اللبناني (2018). القانون رقم 81 المتعلق بالمعاملات الإلكترونية والبيانات الشخصية. سميكس. <https://cyrilla.org/en/entity/vrlqtpwf7ss>

أفضل الممارسات / أمثلة على مدونة قواعد السلوك:

تعمل العديد من الجهات الفاعلة المحلية والدولية على إنشاء شبكات مناصرة عابرة للحدود الوطنية، مثل المنصة النسوية التي تضم مجموعات تضم أكثر من 50 منظمة غير حكومية وبدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وشبكة البرلمانيات العربيات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة المرأة العربية. يجب أن تقوم هذه الشبكات بالدعوة مع المنظمات الحكومية والمدنية للقيام بعمل تكميلي، والضغط الداخلي، ودعم السياسيين النسويين لاستخدام رأسمالهم السياسي للتغلب على العقبات من أجل الاعتراف بالعنف ضد النساء في السياسة واعتماد التغييرات القانونية بعيداً عن الكلام المعتاد.

مع ارتفاع معدلات الجرائم والانتهاكات والعنف الإلكتروني، لا يزال لبنان متأخراً في تحديث بنيته التشريعية لمواكبة سرعة التطور، على الرغم من إقرار قانون المعاملات الإلكترونية والشخصية رقم 81/2018²³ التي يجب تعديله لتجريم الأنواع الجديدة من الجرائم الإلكترونية وإدراج منظور جندي.

هناك حاجة إلى التزام لبنان بالاتفاقيات الدولية للتعاون والتنسيق مع الدول الأخرى للاستفادة من أفضل الممارسات الناشئة، وتدريب الأجهزة الأمنية، وتوفير المعدات المتطورة لدعم عملها.

بالإضافة إلى ذلك ، فإن إجراء دورات تدريبية للقضاة والمحامين أمر لا بد منه لتوحيد الجهود في معالجة العنف ضد النساء في السياسة والاعتماد على المعاهدات الدولية التي التزم بها لبنان.

علاوة على ذلك ، من المهم ذكر أن محاكمة المعتدين دون الإفلات من العقاب تعزز ثقة الناجيات في النظام القانوني وتحفز الإبلاغ عن الانتهاكات والاعتداءات.

23 مجلس النواب اللبناني (2018). القانون رقم 81 المتعلق بالمعاملات الإلكترونية والبيانات الشخصية. سميكس. <https://cyrilla.org/en/entity/vrlqtpwf7ss>

التوصيات

لا تهدف التوصيات إلى زيادة السيطرة على المواطنين أو تعزيز الدولة البوليسية. هدفنا تعزيز المشاركة السياسية للمرأة وحماية كرامة الإنسان بما يتماشى مع الأطر الدولية التي التزم بها لبنان.

ولكن ، ينبغي تنفيذ الإجراءات المقترحة التالية داخل الهيئات المذكورة لتحسين سلامة المرأة داخل المجال السياسي:

صانعو السياسات (البرلمانيون):

- القضاء على التمييز ضد المرأة بجميع أشكاله.
- إنشاء إطار تشريعي من شأنه منع العنف ضد النساء في السياسة، وحماية النساء من العنف، بما في ذلك العنف الإلكتروني، ووضع حد لإفلات الجناة من العقاب.
- إنشاء مدونة سلوك للموظفين العموميين لحماية المرأة من جميع أشكال العنف.
- تعزيز آليات التنفيذ في مواجهة العنف ضد النساء في السياسة.

الإعلام:

- الترويج لثقافة خالية من العنف ووضع معايير لعدم التمييز.
- وضع حد للصور النمطية المؤذية ضد المرأة في السياسة والتي تساهم في استمرار دائرة العنف.
- اعتماد مقاربة متحسنة جندريا في التغطيات الإعلامية.
- تنفيذ سياسات داخلية شاملة في المؤسسات الإعلامية لمنع العنف ضد المرأة في السياسة الذي تتعرض له الإعلاميات والصحفيات.
- تخصيص المزيد من المساحات للنساء في نشرات الأخبار والبرامج الحوارية السياسية في أوقات الذروة وزيادة وصولهن إلى وسائل الإعلام.

منصات التواصل الاجتماعي:

- ضبط المحتوى المرتبط بالعنف ضد المرأة في السياسة لمنع التضليل على أساس الجندر وخطاب الكراهية والمضايقات والمطاردة والابتزاز والتنمر الإلكتروني.
- زيادة الشفافية حول ممارسات ضبط المحتوى وعمل الخوارزميات المتعلقة بالعنف ضد المرأة في السياسة.
- تعزيز النقاش والتنسيق مع المجتمع المدني والمجموعات النسوية للتوصل إلى حلول فعالة للتخفيف من العنف الإلكتروني ضد المرأة في السياسة.

المجتمع المدني والمجموعات النسوية:

- توثيق حالات العنف ضد المرأة في السياسة وتعزيز جمع البيانات والبحث عن العنف ضد المرأة في السياسة على المستوى الوطني.
- إنشاء منصة تتضمن آلية شكاوى لتتبع العنف ضد النساء في السياسة وتوثيقه.
- تشجيع المزيد من الضحايا من النساء على كسر حاجز الصمت المتعلق بتجربتهن الخاصة بالعنف والإبلاغ عن حالات العنف ضد النساء في السياسة حتى يمكن تطوير تدابير المواجهة المناسبة.
- إنشاء مساحات آمنة للنساء حيث يمكنهن مشاركة قصصهن وحيث يتم الاستماع إلى ادعائاتهن والتعامل معها على الفور.

١ للحفاظ على الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون

التمسك بالدستور وسيادة القانون:

- على البرلمان اللبناني أن يدرج أحكامًا حول العنف ضد المرأة في السياسة في مدونة قواعد السلوك الخاصة به وفقًا لتوصيات الاتحاد البرلماني الدولي²⁴ ومجلس أوروبا.
- على أعضاء البرلمان واجب التأكد من أن القوانين والممارسات الوطنية متوافقة مع هذه المبادئ الأخلاقية المشتركة ومع القانون الدولي والالتزامات الدولية.

حماية حقوق الإنسان والديمقراطية:

- يحترم أعضاء البرلمان نتائج كل انتخابات ديمقراطية شرعية.
- رفع مستوى الوعي لتأثيرات العنف ضد المرأة في السياسة على الديمقراطية والنهوض بحقوق المرأة ومكانها في المجتمع من خلال التشبيك.
- يمتنع أعضاء مجلس النواب عن استخدام العنف أو التهديد أو الترهيب لتحقيق أهداف سياسية.
- على أعضاء البرلمان واجب ضمان التنفيذ الفعال للديمقراطية الدولية وقواعد والتزامات حقوق الإنسان.

24 Inter Parliamentary Union (IPU). (2016). Sexism, harassment and violence against women parliamentarians. IPU. <https://www.ipu.org/resources/publications/issue-briefs/2016-10/sexism-harassment-and-violence-against-women-parliamentarians>

التصرف بأخلاقية ولباقة

- يتصرف أعضاء البرلمان بطريقة تحترم زملائهم وزملائهن أعضاء البرلمان أو المواطنين ولا تنتقص من كرامة المؤسسة البرلمانية.
- ينبغي حدوث المزيد من حملات التوعية حول قضية العنف ضد المرأة في السياسة لوضعها في السياق المحلي وبناء حملة مناصرة حولها للضغط على الهيئة التشريعية للاعتراف بها ومعاقبة مرتكبيها، كما اقترحت المشاركات في نقاش مجموعات التركيز.
- يجب على الأحزاب السياسية أن تتخذ إجراءات مماثلة وتبني "سياسة عدم التسامح" مع أي نوع من العنف ضد المرأة لتمكين المناصرات وتعزيز مشاركة النساء الحزبية.
- يمارس أعضاء البرلمان الكياسة ويستخدمون لغة برلمانية مناسبة في الخطاب السياسي والنقاش البرلماني.

كيفية معاملة طاقم العمل البرلماني

- لا يجوز لأعضاء البرلمان التمييز في تعيين أو معاملة الموظفين على أساس العرق أو الجندر أو الدين أو أي مؤهلات أخرى بعيدا عن الجدارة والأداء.
- يمكن للبنان الاستفادة من أحكام مختلفة في الإطار القانوني الخاص بالعنف القائم على النوع الاجتماعي وقانون العقوبات والقانون الذي يعاقب على التحرش الجنسي من أجل معالجة قضية العنف ضد المرأة في السياسة قانونياً.

تقدير التنوع

- يجب على أعضاء البرلمان خلق جو من الاندماج داخل المجلس التشريعي لجميع شرائح المجتمع.
- يجب على أعضاء البرلمان إظهار عدم التسامح مطلقاً فيما يتعلق بجميع أشكال خطاب الكراهية أو الترهيب، سواء على أساس العرق أو الجنس أو الدين أو مكانة الأقلية أو أي أساس آخر.
- على أعضاء البرلمان واجب ضمان الترتيبات المعقولة لتسهيل المشاركة الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة في العملية البرلمانية.

تثمين التعددية السياسية

- على أعضاء البرلمان واجب حماية مساحة الخطاب السياسي التعددي في المؤسسة والمجتمع ويجب أن يعاملوا جميع الزملاء باحترام، بغض النظر عن الانتماء الحزبي أو السياسي.

الخلاصة

ان الاستهداف غير المتناسب والمتعمد للسياسيات والناشطات له عواقب مباشرة على النظام الديمقراطي: فهو قادر على ردع النساء عن الترشح للمناصب، أو إجبارهن على الخروج من السياسة، أو دفعهن إلى الانسحاب من المحادثات السياسية بطرق تضر بفعاليتها السياسية.²⁵

قد تتجاوز هذه العواقب العملية الديمقراطية لتسبب ضرراً مباشراً. فإن اتخاذ تدابير لمواجهة "جائحة الظل" الأبوي أصبح ضروريا جدا لتجنب التراجع الكبير في المكاسب السياسية للمرأة.

وكانت الحركات النسائية محركات قوية لعمل المساواة بين الجنسين. أدت حركة #MeToo وغيرها من الاحتجاجات العامة التي تقودها النساء بالإضافة إلى عمل المنظمات الدولية إلى زيادة الوعي بتأثير العنف القائم على النوع الاجتماعي على النساء في جميع مجالات حياتهن، بما في ذلك مكان العمل والسياسة.

اليوم ، لم يعد مقبولا التصرف القائل بأن الملاحظات المتحيزة جنسيا أو التحرش الجنسي "جزء من الوظيفة" ، ويدعو العديد من النساء والرجال إلى هذا التغيير في عالم الإعلام والسياسة، بما في ذلك الدعوات لتعزيز تمثيل المرأة. ومع ذلك، على الرغم من زيادة الوعي العام بهذه القضية ، لا تزال جائحة العنف ضد الصحافيات والسياسيات مستمرة.

ألم يحن الوقت لبدء حملة #MeTooPoliticsLebanon من أجل إزالة التمييز وحماية النساء؟

25 Di Meco, L., Brechenmacher, S. (Nov 30, 2020). Tackling Online Abuse and Disinformation Targeting Women in Politics. Carnegie Endowment for International Peace <https://carnegieendowment.org/2020/11/30/tackling-online-abuse-and-disinformation-targeting-women-in-politics-pub-83331>

للمزيد من المعلومات، يرجى التواصل معنا:

الموقع الإلكتروني

maharatfoundation.org
madanyat.org

20
22

